

الفهرس

الصفحة	الموضوع
	إهداء .
	تقديم .
	القسم الأول
١٧	جرائم الغش والتدليس
	تمهيد .
١٧	
١٧	تطور التشريعات .
	الباب الأول
٢١	نصوص قانون الغش والتدليس معلقا عليها
	نصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١
٢١	بجمع الغش والتدليس حسب آخر التعديلات
٢١	التعليق على المادة (١)
٢٦	الشرح والتعليق وأحكام القضاء .
٢٦	تعريف البضاعة .
	الركن المادى فى جريمة الغش
٢٧	المنصوص عليها فى المادة الأولى .

- ٢٨ . المقصود بالخداع .
- ٣٠ . نطاق الخداع .
- ٣٠ . العقد محل الخداع .
- ٣١ . الوسائل ليست ركناً في الخداع .
- ٣١ . الشرع في الخداع .
- ٣٢ . الركن المعنوي .
- ٣٢ . أحكام القضاء .
- ٣٢ . الغش المعاقب عليه .
- ٣٣ . متى تتحقق جريمة غش الخل .
- ٣٤ . العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع . موضوعي .
وجود زناخة وإرتفاع الحموضة
ببعض السلع يؤدي الى إعتبره فاسداً ولو لم
يرتب على الفساد ضرر بالصحة .
- ٣٦ . مصادرة المواد الغذائية المغشوشة
عقوبة تكميلية وجوبية .
- ٣٧ . ثبوت إرتكاب التهم فعل الغش أو
علمه به شرط لازم لإدانته بجريمة
الغش المؤتممة بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ .
- ٣٨ .

- ٣٨ . العلم بغش البضاعة المعروضه للبيع موضوعى .
- ٣٩ . الأثر المترتب على تعديل أحكام قانون قمع الغش .
- ٣٩ . الأثر المترتب على تعديل أحكام قانون الغش .
- ٤٠ . مثال للخطأ فى تطبيق القانون .
- عقوبة المصادرة عقوبة تكميلية يجب القضاء بها
- ٤١ . حالة إدانة المتهم فى جريمة الغش .
- ٤١ . مناط إعتبار الأشياء المضبوطه مغشوشه .
- ٤٣ . التعليق على المادة (٢)
- الركن المادى فى الجريمة .
- ٤٦ . ماهية الغش المنصوص عليه فى المادة الثانية .
- لا يتطلب الغش أن يكون الشئ المدخل
- ٤٧ . فى البضاعة من طبيعة أخرى .
- تريف البضاعة يستمد من كل خلط
- ٤٧ . يطرى على غش بقصد الإضرار .
- ٤٨ . يلزوم للغش نشاط إيجابى .
- ٤٨ . لا يشترط الاضرار بالصحة .
- يستوى فى جريمة الغش بين
- ٤٨ . فعل البيع والعرض للسلع .

- ٥٠ . ماهية العرض للبيع .
- ٥٢ . إخفاء البضاعة تحت مظهر خادع تقوم به جريمة الغش .
- ٥٦ . الغش يقع بانتزاع عنصرين من عناصر المادة المباعه .
 إدانة المتهم بجريمة عرض لحوم مذبوحة
 خارج السلخانه وعرض أغذية مغشوشه
 وجوب توقيع عقوبة واحده عنهما .
- ٦٥ . وضع بيان غير حقيقى على السلعه مع
 العلم بذلك تتوافر به جريمة وضع
 بيانات غير مطابقه للحقيقة حتى
 ولو كانت السلعه غير مغشوشه .
- ٦٦ . إلغاء قرينة افتراض العلم بالغش .
- ٦٩ . حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم
 دستورية نص الفقرة الثانية من البند
 (١) من المادة الثانية من قانون الغش .
- ٧٩ . التعليق على المادة (٣)
- ٨٠ . الركن المادى .
- ٨٢ . العقوبات .
- ٨٢ . العقوبة الأصلية .

	التعريف التكميلية .
٨٢	محل جريمة الغش .
٨٤	التقصيد الجنائي .
٨٥	
٨٦	أثر إغفال الحكم بالنشر في جريمتين يوميتين .
٨٧	التعليق على المادة (٣) مكررا
٨٩	التقصود بجلب المواد في مجال تشريعات الغش .
٩١	التقصيد الجنائي في جريمة جلب المواد المشوشة .
٩٢	إعدام السلع المشوشة أو الفاسدة .
٩٢	التعليق على المادة (٤)
٩٤	شروط توافر جناية العاهة المستديمة في حق المتهم .
	العاهة في مفهوم المادة (٢٤٠)
٩٦	عقوبات في إطار جريمة الغش .
	أثر وفاة شخص أو أكثر نتيجة
١٠٠	وقوع جريمة من جرائم الغش .
١٠١	التعليق على المادة (٥)
١٠٢	جريمة تصنيع أو إنتاج أو إحراز سلعه بقصد البيع .
١٠٢	جريمة إستيراد مواد منتجة بالمخالفة للقرارات الوزارية .
١٠٢	الركن المادى فى الجريمة .

- ١٠٣ الركن المعنوى فى الجريمة .
- ١٠٥ بيع الأشياء المضبوطة وإيداع ثمنها خزينة المحكمة لا يمنع من الحكم لمصدرتها .
- ١١٠ التعليق على المادة (٦)
- ١١١ تطبيقات قضائية .
- ١١٤ التعليق على المادة (٦) مكررا
- ١١٥ صور الخطأ .
- ١١٥ التعليق على المادة (٦) مكررا (١)
- ١١٦ أساس مسئولية الشخص المعنوى .
- ١١٧ شروط مسئولية الشخص المعنوى .
- مسئولية الشخص المعنوى تقوم على جرائم
- ١١٧ الغش سواء كانت عمدية أم غير عمدية .
- ١١٨ التعليق على المادة (٧)
- ليس فى نصوص قانون الغش ما يعطى للخزانة
- ١٢٤ الحق فى الحصول على مقابل المصادرة .
- مصادرة ما لا يجوز إحرازه أو حيازته هى
- ١٢٦ تدبير عينى وقائى ينصب على الشئ فى ذاته .

- التعليق على المادة (٨)
- ١٢٩ نشر الأحكام فى جرائم الغش .
- ١٢٩ أثر إتلاف الإعلانات أو إخلالها .
- ١٣٠ التعليق على المادة (٩)
- ١٣١ التعليق على المادة (١٠)
- ١٣٢ المورد فى جرائم الغش .
- ١٣٤ التماثل بين الجرائم فى مجال الغش .
- ١٣٦ التعليق على المادة (١١)
- ١٣٧ التعليق على المادة (١٢)
- ١٣٨
- ١٣٩ الجهة المختصة بضبط وإثبات جرائم الغش التجارى .
- ١٤٠ نواعد أخذ العينات والإخطار بنتيجة تحليلها .
- ١٤١ عجز صاحب المنشأة أو مديرها عن تقديم المستندات .
- قرار وزير التموين والتجارة
- رقم ١١٣ لسنة ١٩٩٤ بحظر تداول
- ١٤٢ السلع مجهولة المصدر
- ١٤٤ كيفية أخذ العينات .
- ١٤٥ ضرورة معاينة المكان المودعة فيه السلعة .
- ١٤٥ ضرورة تحرير محضر بإثبات العينة .

- ضرورة إمسك سجل متحد
- ١٤٧ بأرقام سرية بنسب العينات .
- ١٤٧ حد أقصى لفحص العينة خلاله .
- الإجراءات التي يجب إتباعها
- ١٤٨ فور ورود نتيجة التحليل .
- ١٤٩ جواز طلب إعادة تحليل العينة .
- ١٥٠ حالة ثبوت الغش أو الفساد في مكونات السلعة .
- ١٥١ البيانات التي يجب أن تدون على العينات .
- ١٥٢ ما يترتب على مخالفة نصوص أخذ العينات .
- ضرورة بيان ما جاء بتقرير
- ١٥٧ التحليل من رواب تفصيلا .
- كفاية إطمئنان المحكمة الى أن العينة
- المضبوطة هي التي أجري تحليلها .
- ١٥٩
- ١٦٠ التعليق على المادة (١٢) مكررا
- ١٦٠ الموظف الذي تجب حمايته .
- ١٦١ التعليق على المادة (١٣)
- ١٦١ التعليق على المادة (١٤)
- ١٦٠ التعليق على المادة (١٥)

- ١٦١ نسيب الأحكام فى جرائم الغش .
- ١٧٥ أنه للإخلال بالدفاع الجوهرى فى جرائم الغش .
- إثبات الحكم خلط الشاى بقشر
- ١٧٨ العدى يكفى تدليلا على الغش .
- ١٨١ العلم بالغش موضوعى .
- ١٩١ التعليمات العامة للنيابات بشأن جرائم الغش .
- ١٩٣ أهم القيود والأوصاف بجريمة الغش .

الباب الثانى

جناية الاخلال العمدى والغش

- ١٩٧ فى عقد التوريد
- ١٩٨ أولا: الغش العمدى .
- ١٩٨ أركان الجريمة .
- ١٩٩ ثانيا: استعمال مواد مغشوشة أو فاسدة أو توريدها .
- ٢٠٠ تطبيقات قضائية .
- ٢٠١ ما يشترط فى جناية الغش فى عقد التوريد .
- ٢٠٣ جناية الغش فى عقد توريد جريمة عمديه .
- لا يلزم لتوافر الركن المادى فى جريمة
- ٢٠٥ الغش فى عقد التوريد جسامة الضرر .

٢٠٩ العقوبة المقررة لجريمة الغش فى تنفيذ عقد التوريد .

أحكام المحكمة الإدارية العليا

٢١٣ بشأن عقد التوريد

لائحة المناقصات تضمنت تنظيماً كاملاً

٢٢١ لفحص الأصناف المشتراه طبقاً لعقد التوريد .

لائحة المناقصات والمزايدات فرقت بين مجرد توريد

٢٢٦ أصناف مخالفة للشروط وبين الغش والتلاعب .

ما يلزم لوصم المتعاقد مع

٢٢٨ الإدارة بالغش فى تنفيذ إلتزاماته .

نصوص القانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٠

٢٣٠ المعدل لأحكام قانون الغش

نصوص القانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤

٢٣٤ المعدل لقانون الغش

٢٣٤ المذكرة الإيضاحية لقانون الغش

٢٤٧ تقرير اللجنة المشتركة

قرار وزير التجارة والتموين

٢٤٩ رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٩٦

٢٥٠ اللائحة التنفيذية لقانون الغش

	قرار وزارة التجارة والتموين
٢٥٦	رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٩٦
	القسم الثاني
	شرح قوانين الأغذية
٢٥٩	والتعليق عليها بأحكام القضاء
	الباب الأول
	شرح القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦
٢٥٩	وتعديلاته
٢٥٩	التعليق على المادة (١)
٢٦٠	المقصود بالأغذية .
٢٦١	التعليق على المادة (٢)
	حظر تداول الأغذية الغير مطابقة للمواصفات
٢٦٢	سواء كانت ضارة بالصحة أم لا .
٢٦٣	التعليق على المادة (٣)
٢٦٤	التعليق على المادة (٤)
٢٦٧	التعليق على المادة (٥)
٢٦٨	التعليق على المادة (٦)
٢٧٠	قوام جريمة غش الأغذية .

- ٢٧٣ التعليق على المادة (٧)
- ٢٧٤ التعليق على المادة (٨)
- قرار رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٦٨
- في شأن المواصفات الواجب توافرها
- ٢٧٤ في عربات الباعه الجائلين
- ٢٧٦ التعليق على المادة (٩)
- ٢٧٧ التعليق على المادة (١٠)
- قرار وزير الصحة رقم ٣٨١ لسنة ١٩٨٢
- بشأن المواد الغذائية المسموح
- ٢٧٧ بإضافة مواد ملونه اليها
- ٢٨٢ التعليق على المادة (١١)
- ٢٨٢ التعليق على المادة (١٢)
- ٢٨٣ التعليق على المادة (١٣)
- ٢٨٣ التعليق على المادة (١٤)
- ٢٨٤ التعليق على المادة (١٤) مكرر
- ٢٨٥ التعليق على المادة (١٥)
- ٢٨٥ التعليق على المادة (١٦)
- ٢٨٥ التعليق على المادة (١٧)

- ٢٨٦ التعليق على المادة (١٨)
- ٢٨٧ التعليق على المادة (١٩)
- ٢٨٨ تطبيقات قضائية .
- ٢٩٠ التعليق على المادة (٢٠)
- الباب الثاني
- ٢٩١ غش الألبان
- قرار وزير التجارة رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٧٨
- ٢٩٥ بالرقابة على المستورد من الألبان المجففة
- قرار وزير التجارة رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧٨
- ٢٩٨ بالرقابة على المستورد من الجبن
- ٣٠٢ تطبيقات قضائية .
- ٣٠٢ متى تتحقق جريمة غش اللبن .
- قلة مقدار نسبة الدسم في اللبن لاتعد غشا إذا
- ٣٠٢ لم يكن مردها فعل من أفعال التغير وقع عليه .
- إذا أثبت الحكم في حق المتهم أنه
- عرض للبيع لبنا مغشوشا بنزع الدسم
- منه الى مادون الحد الأدنى فإن ذلك
- ٣٠٣ كافي لقيام الركن المادي لجريمة الغش .
- ٣٠٣ ما يلزم لقيام جريمة غش اللبن .

٣٠٥ . التناقض الذى يعيب الحكم فى جرائم الغش

٣٠٨ . قصد المشرع من أخذه عينات فى جرائم الغش

الباب الثالث

٣١٠ غش الشاى والبن

٣١٠ المرسوم الصادر فى شأن البن

قرار رئيس الجمهورية للقانون

رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦٠ بشأن

٣١٢ تنظيم تعبئة وتجارة الشاى

قرار رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٦٠

بشأن حظر خلط الشاى أو البن

٣١٣ بأى مادة أخرى

قرار وزير التموين رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢

٣١٤ بشأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاى والبن

قرار وزير التموين والتجارة الخارجية

رقم ٧١ لسنة ١٩٧١

٣١٨ بشأن تنظيم الإتجار فى الشاى

القسم الثالث

٣٢١

تقليد العلامات والبيانات التجارية

القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩

الخاص بالعلامات والبيانات التجارية

٣٢٣

وتعديلاته

٣٣٦

ملاحظات وأحكام بشأن تقليد العلامات التجارية .

٣٣٦

الأشخاص الذين لهم حق تسجيل العلامات التجارية .

٣٣٧

خصائص العلامة التجارية .

٣٣٧

ملا يسجل كعلامة تجارية .

لا يجوز رهن العلامة

٣٣٨

التجارية أو الحجز عليها .

لا يشترط وضع البيان التجاري

٣٤٣

المقلد على المنتجات ذاتها .

٣٤٣

لمن تكون ملكية العلامة التجارية .

٣٤٥

الجرائم المتصورة بالنسبة للعلامة التجارية .

٣٤٥

ما تقوم به جريمة تقليد العلامة التجارية .

٣٤٨

المحاكاة التي تدعو الى تضليل الجمهور .

- بيانات حكم الإدانة فى
- ٣٥١ جريمة تقليد العلامة التجارية .
- ٣٥٣ جريمة تقليد الرسم الصناعى .
- ٣٥٥ ماهية تسجيل العلامة التجارية .
- مجال أعمال حكم قانون
- ٣٦٠ العلامات والبيانات التجارية .
- عدم قبول الدعوى المؤسمة على تقليد
- ٣٦٢ العلامات التجارية إلا من مالك العلامة .
- إختلاف دعوى المنافسة غير المشروعة
- ٣٦٣ عن دعوى تقليد العلامة التجارية .
- الفصل فى وجود أو عدم وجود تشابه
- بين علامتين تجاريتين هر مما يدخل فى
- ٣٦٤ السلطة التقديرية لقاضى الموضوع .
- العلامة التجارية جزء من المحال التجارى .
- ٣٦٥ تقليد العلامة التجارية لا يشترط فيه
- التطابق التام بين العلامتين .
- ٣٦٦

القسم الرابع

قوانين براءة الاختراع وقوانين أخرى

٣٦٧

متعلقة بموضوع هذا المؤلف

نصوص القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩

الخاص ببراءات الاختراع

والرسوم والنماذج الصناعية

٣٦٩

حسب آخر التعديلات

٣٧٣

إجراءات طلب براءة الاختراع .

٣٧٨

بطلان براءة الاختراع .

القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته

٣٨٤

بشأن الأسماء التجارية

قانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣

٣٨٧

الخاص بالدفاتر التجارية

القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤

٣٩٠

بشأن الوزن والقياس والكيل

قرار مجلس الوزراء بتنظيم

٣٩٩

صناعة وتجارة الصابون

- قرار وزير الصحة رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٧
بشأن اشتراطات النظافة الصحية الواجب
توافرها في أماكن تداول الأغذية
٤٠١
- قرار وزير الصحة رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٧
في شأن الإشتراطات الواجب توافرها
في المشتغلين بتداول الأغذية
٤٠٣
- قرار وزير الصحة رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٨٤
بإجراءات فحص رسائل
المواد الغذائية المستوردة
نموذج لمحضر فحص رسالة
٤٠٦
- مواد غذائية مجمدة
محضر فحص ظاهري لرسالة
٤١٣
- مواد غذائية غير مجمدة
ملحق رقم ٢
٤١٥
- محضر أخذ العينات
قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ٢٩١ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم الرقابة
على السلع الغذائية المستوردة
٤١٧

قرار وزير الصحة رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٨٦

بتشكيل لجان الفحص الظاهري لرسائل

المواد الغذائية المستوردة وتنظيم

٤٢١

سير العمل بها

قرار وزير الصحة رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٨٦

بتشكيل لجان الفحص المعملية

لوسائل المواد الغذائية المستوردة

٤٣٤

وتنظيم سير العمل بها

القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦

بشأن الرقابة على المعادن الثمينة

٤٣٨

المعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٤

قانون ٦٨ لسنة ١٩٧٦

بشأن الرقابة على المعادن الثمينة

٤٣٨

وتعديلاته

قانون ١٢٠ لسنة ١٩٨٢

ياصدار قانون أعمال الوكالة التجارية

٤٥١

وبعض أعمال الواسطة التجارية

٤٥٧

إلتزامات الموكلين والوكلاء .

٤٦٥

قائمة بأهم المراجع .

ملحوظه :

ماذكر بهذا الفهرس هو أمثله لبعض ما احتواه هذا المؤلف
وليس كل ما تضمنه نظراً لضيق المساحة وعليه يمكن الرجوع
لتفاصيل كل موضوع تحت عنوانه داخل المؤلف .